الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية
الجمعة ٢٢ صفر ١٤٢٤ هـ ٢٥ ابريل ٢٠٠٣ العدد ٨٩١٤

مقالات سابقة للكاتب
إبحث في مقالات الكتاب

واشنطن تسعى للتنقل في عربة فلسطينية

أعلن في واشنطن أن الوزير كولين باول، سيزور الشرق الأوسط وأنه بتعليمات من الرئيس بوش سيزور دمشق، ضمن جولته الشرق أوسطية، لكن الناطق باسم الخارجية الأميركية أكد أن هذه الزيارة ستبدأ بعد إعلان خريطة الطريق.

وكانت الإدارة الأميركية قد تعهدت بإعلان خريطة الطريق، كما هي، بعد أن يشكل محمود عباس (أبو مازن) الحكومة الفلسطينية الجديدة.

وإذا دققنا في الأمر، يصبح البرنامج الموضوع للوزير باول، كالتالي:

ـ إعلان الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة أبو مازن هو شرط مسبق لإعلان خريطة الطريق التي سيتجول وزير الخارجية الأميركي في الشرق الأوسط بشأنها وسيحاول إقناع دمشق بقبولها والانضمام لعملية السلام تحت مظلة المبادرة العربية (مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز).

ـ وربما أن إعلان خريطة الطريق يشكل المقدمة الضرورية لجولة وزير الخارجية الأميركي في الشرق الأوسط، فهذا يعني أن عدم الإعلان سوف يؤخر الزيارة التي تحتاجها الإدارة الأميركية أكثر مما يحتاجها الشرق الأوسط.

ـ لذلك فإن تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة أصبح مفتاحاً أساسياً من مفاتيح التحرك الأميركي في المنطقة بعد غزو العراق.

ولذلك فإن التأخير في إعلان الحكومة الفلسطينية ونيلها الثقة من المجلس التشريعي، يؤخر كل التحركات الأميركية المقررة والمستندة للاستراتيجية الأميركية لما بعد غزو العراق.

وهذا يعني أن الإدارة الأميركية بأمسّ الحاجة لإعلان هذه الحكومة العتيدة. وهو يعني ايضا انها أصبحت بحاجة للسلطة الفلسطينية للسير قدما في الاستراتيجية التي وضعها مهندسو البنتاغون والخارجية الأميركية لإعادة رسم معالم الشرق الأوسط. وربما تكون حاجتها هذه ألح من حاجة السلطة الوطنية لتحرك أميركي لا يثق أحد بأبعاده.

وما الانتقادات العلنية الأميركية للرئيس ياسر عرفات، وتشجيع واشنطن لرئيس الوزراء المكلف للاستمرار في المواجهة إلا دليل على حاجة الإدارة الأميركية للإسراع في تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، تعتقد الإدارة الأميركية انها ستكون منصة انطلاق لتنفيذ بقية اهداف استراتيجيتها في المنطقة.

تستند الاستراتيجية الأميركية إلى فكرة جوهرية، وهي ان غزو العراق والسيطرة على ثرواته أثار غضباً شعبياً عربياً (وربما رسمياً دون ضجيج)، وانه من الضروري، كما قال جاك سترو، ان يظهر التحالف الانجلوسكسوني، على أنه يكيل بمكيال واحد، وان الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو الجوهر الذي يجب التركيز عليه، والشروع في إيجاد حل له لامتصاص هذا الغضب العربي وللتعتيم على ما يدور في العراق.

وتعتمد الاستراتيجية الأميركية في هذا الشأن على عامل الزمن، أي ان السرعة مطلوبة للشروع في الحل السياسي قبل أن تتبلور في العراق مقاومة شعبية للاحتلال الأميركي، خاصة بعد ان تسارعت وتيرة المظاهرات الشعبية في العراق، منددة بالاحتلال ومطالبة برحيل القوات الأميركية والبريطانية عن ارض العراق.

(ولا شك أن ملايين كربلاء عبّرت تعبيراً واضحاً جداً عن هذا المطلب الشعبي العراقي)، والاستراتيجية الأميركية التي رسمت للشرق الأوسط من قبل مهندسي البنتاغون. تعبير غزو العراق واسقاط النظام فيه نقطة بداية ثمينة من حيث غنائم تلك الحرب التي تشمل الهيمنة على النفط وعلى عقود إعادة إعمار ما دمرته الطائرات الأميركية، بأموال العراق.

وبداية لأن الاستراتيجية الأميركية لا تقف عند حدود غزو العراق بل تتطلع إلى إعادة صياغة وضع الشرق الأوسط سياسياً وثقافياً وديمقراطياً حسب ادعاء مهندسي الغزو والمخطط.

وتزداد أهمية الوقت، وضرورة الإسراع في الانتقال للبند الثاني في الاستراتيجية الأميركية (أي إعلان خريطة الطريق كما سبق أن ذكرنا)، مع اقتراب موعد الشروع في الحملة الانتخابية الرئاسية، التي تبدأ تقليدياً في شهر أيلول من هذا العام، أي بعد أربعة أشهر من الآن. فإدارة بوش التي لا شك ستخوض هذه المعركة لإعادة انتخاب بوش لفترة رئاسية ثانية، لا تريد أن يبهت ما حققته من انتصارات. وتريد ان تسرع بالبند الثاني قبل ان يضيع الانتصار في العراق على يد مقاومة متنامية قد تبدأ بمظاهرات سلمية، لكنها تحمل في طياتها (حتماً) احتمالات اللجوء للقوة.

وتخشى الإدارة الأميركية، التي بدأت تتحسس خطر الثورة الشعبية في العراق، تحالفاً بين التنظيمات الإسلامية في العراق وبين حزب البعث الذي ما زال يشكل أكبر قوة سياسية وان كانت الآن في وضع المراقب والمترقب.

والاستراتيجية الأميركية ستواجه معارضة، ومعوقات عديدة. إذ لن تكون بلدان الشرق الأوسط طيّعة كما تشتهي الإدارة الأميركية، أو كما يتمنى الرئيس بوش. حتى تلك الأقطار التي تربطها بالإدارة الأميركية علاقة تحالف وثيقة وتعاون عسكري، سوف تقاوم وتعارض بعض بنود هذه الاستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة ببقاء القوات الأميركية فترة طويلة في العراق، وتنصيب حاكم عسكري أميركي للعراق، والانفتاح الديمقراطي، وتلبية مستلزمات السلام الدائم في الشرق الأوسط، كما تسميه واشنطن. وترى الإدارة الأميركية، التي يطمح رئيسها بالعودة للبيت الأبيض لفترة رئاسية ثانية، ان إقحام نفسها بشكل قوي في الشرق الأوسط وبلدانه العربية، أصبح ضرورة بعد ان قامت قوات التحالف بغزو العراق. وترى الإدارة، انه من الضروري استثمار هذا الغزو وبسرعة، وذلك (على الأقل) لبناء مدماك للمرحلة المقبلة، قبل أن تفلت الأمور من أيديها.

ولذلك، فالتوجه هو اندفاع الولايات المتحدة بشكل سريع وقوي لفرض شروط على الدول العربية تصل بكافة النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما جرى ويجري مع سوريا الآن، حتى قبل إعلان خريطة الطريق.

وتمثل خريطة الطريق، حسب نظرية الإدارة الأميركية المدخل الأساسي لهذا التحرك، إذ يعتقد الرئيس بوش وإدارته انه من خلالها سيتمكن من تحريك الدول العربية والإسلامية، وحسبما ذكر مسؤول أميركي «نريد أن ندخل هذه الدول إلى العالم المتطور وذلك بمساعدتها على التخلص من نمطها التقليدي».

بطبيعة الحال، لا يمكننا ان نتصور ان الولايات المتحدة تخطط لهذه التغيرات من باب «العمل الإنساني»، فالإدارة الأميركية تريد من تطبيق استراتيجيتها ان «تفتح أسواق المنطقة على مصراعيها لبضائعها وان تنهي ما تسميه «المجتمعات المنغلقة» (وتقصد بذلك الإسلامية)، تحت شعار مساعدة هذه الدول للعبور للقرن الحادي والعشرين.

ما يهمنا ان نشير له هنا، هو ان اعلان خريطة الطريق المرتبط (حسب الإعلان الأميركي)، بتشكيل حكومة محمود عباس (أبو مازن)، هو مدخل الولايات المتحدة لاستثمار غزوها للعراق، على صعيد المنطقة العربية والإسلامية. والدخول في بنود الاستراتيجية الأميركية الجديدة، يتطلب شرحاً طويلاً ووقتاً، ولن يتاح للإدارة الحالية، في فترة رئاسة بوش الحالية، متابعتها. لذلك فإن تركيزها الآن، يتمحور حول تهيئة الظروف للشروع في مفاوضات إسرائيلية فلسطينية (قد تطول سنوات) لإقناع الدول العربية بأن هنالك توجهاً أميركياً جديداً هو أن ترمي الولايات المتحدة بثقل كاف لإقامة السلام في الشرق الأوسط. يضعنا هذا مباشرة أمام حقيقة جديدة، هي ان الإدارة الأميركية أصبحت بحاجة للسلطة الفلسطينية وللحكومة الفلسطينية لتسير في مخططاتها. أي ان الموضوع الفلسطيني أصبح ـ موضوعياً ـ جزءاً من الاستراتيجية الأميركية (دون الدخول في التفاصيل)، وهذا يعني ان تهالك البعض في الساحة الفلسطينية لتشكيل حكومة «ناعمة» ترضى عنها واشنطن وتل أبيب، هو دليل على عدم استيعاب هؤلاء المتهالكين لحقائق الوضع الراهن.

وباعتقادي ان ما يجب أن تقوم عليه الحكومة الفلسطينية هو الإصرار على تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. وما الحملة الأميركية ـ الإسرائيلية التي تشن ضد الرئيس ياسر عرفات إلا لأنه يرفض أي تنازل عن الثوابت والأهداف الوطنية التي رسمها برنامج المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨.